

العضل كما دفع الالتهاب الى الاعضاء والاضغاط الى المراتب واول
 الى اطراف وتدل على دفع المهباء لعضو اخر اليه كما دفع الى ابط الدم
 الذي يغلب عليه البلغم والى العظم الذي يغلب عليه الطين
 السامع في نفاذ النفس اليه من اوقات البدن لما سبق المشقة
 المذكورة في نفاذ النفس فانها تدل على نفاذها بعد البدن ونحوها
 الحكيم على انها لا تعنى نفاذ البدن بان النفس غدا في المراتب
 مجردة وكل ما يعقل الوجود هو العدم وقد سبق القول في مقدمته
 وانما اضطررنا الى نفاذها بعد البدن سعاه وشقاوه لانها لو كانت
 على بالذات لم يوجد في وجوده ووجوب وجوده وفضان وجوده
 كغيره من الموجودات من حيث شرف وجوده وعكس ذلك
 في النفاذ وكما كانت نفاذ الالهيات البدنية كالارض والحد
 والوجود من نفاذها من الفعل والشرع موصوفة عن الفلزات كجماديا
 البدن من حيثها نفسها كما لم يشر في سطره في سطر الجود
 المنفرد من نفاذها من الملائكة المذكورة وان كانت حاسمة
 لا باطل في الارتفاع الملت باسلاك جهاتها بالعلوم المتقدمة في
 وانشائها بها الى المعارف المتقدمة واسماها عن حصولها لان
 البدن وقد بقي خالده متحركا وتمسك الصوة الى الدنيا والى العالم
 وان النسبة من البدن سيات وصحة الخلافا في كنهها
 يكون معدة لها باطراف كنفذت ليلتها اليها ووضوها بها بالذات
 وسوقها الى طول يوم العليل وقد ساكنون كسب وجعلت
 الهيات وودواها فضا حتى يزول تلك الهيات في اول الشهادة
 فان تلك الهيات ليست بل اذمة لخصوها بها سبب مشقة البدن
 اخر الا ان بعض طول العهد جعلنا انهم انفسهم في الارزاق
 ذمهم لا حيا من وجوده الكفاية في الهيات
 في الهيات المتعلقة بالواجب حل ذكره وفيه ابواب

بعض الالهيات
 في النفاذ

قال الحق منا اعم عن ذات الله ثم او عن صفاته او عن صفاته الباطنة
 الاول في ذات الله ثم في صفاته الاول في العلم ودينه باحث
 الاول في ابطال الوجود والنفس كما تقدم على ان الهيات المتو
 اثباته لواجب عليه اما الدور فلان صرح العقول جاز على نفاذ
 وجود الموشتر على وجودها في نفاذ النفس في موشتر الهيات على
 تقدم وجوده على نفاذها من موشتر واما النفاذ في الهيات
 وجهان الاول انه لو تسلسل العباد في غير الهيات فلعرض جهاد
 من موشتر الاخرى من الموشتر الذي قلده تسلسلا الى غير الهيات
 والجماديا من الاول ازيد من النفاذ من ان يكون الشيء من
 اذمة لوجوده او من غير موشتر فان استغوت الثانية الاولى بالنظر
 من الطرفين المتناسق بان يكون في مقابلته في وجود الجملد الاولى
 ودرجاتها الثانية كونه انما نفس مثل الزاد وان لم يكن
 بان يوجد في الجملد الاولى ودرجاتها من الجملد الثانية من حيثها
 يلزم انقطاعها والالزيم الاستخفاف والاولى يبريد عليها
 كبرية اذ المفروض في كل موشتر انفسا متناهي لان الزاد
 على المسامحة مستناه ثم انها فرضت في نفاذها من الهيات
 مجموع الكسائر المثلثة كجملد واحد منها فكلها ممكنة
 محتاجا الى سبب وذلك السبب ليس في الاستخفاف بل في
 الشيء على نفسه ويلزم وجوده واجبا لذاته وقد ثبت ان
 والا الداخل فلهذا لا يكون على نفسه والا لعلمه والا لندم
 على نفسه فلذلك يكون علمه مسته للجميع فهو امر خارج عنه والواجب
 عن الكائنات المتوكلون ممكنة فكلها واجبا لاختصاص الموجود فيها
 لا يقال لانهم الحصر وان ههنا فتمت اجز وسوان يكون الموشتر
 سواء الاحاد التي لانها لها ما في قوة ليس بخارج عن هذه
 الانقسام لانه ان اريد بالموشتر المذكور ان في مائة الاحاد الصالحين